إختبار تطبيق نموذج " RMGM " لإتمام إدارة المخاطر من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظم إدارتها في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية و أثره على الإستدامة – دراسة حالة بالتطبيق على الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج

د. احمد محمد نشأت فؤاد مدرس بقسم المحاسبة –كلية التجارة– جامعة سوهاج
Ahmad_elaris@yahoo.com

ملخص الدراسة:

إدراكاً لأهمية التقييم المستمر للوقوف على نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة والحد من التهديدات المحتملة واقتناص الفرص ودور ذلك في نمو الأعمال بأنواعها لأن ذلك أساس دعم المؤسسات والكيانات المالية في تعزيز موقفها التنافسي ومقدرتها على البقاء في بيئة الأعمال. وهو ما دفع إلى دراسة المخاطر وتحليلها ، وهذا يتطلب ضرورة تطوير محتوى القوائم والتقارير المالية لتتضمن معلومات تمكن من التنبؤ بالأداء المستقبلي للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر وفقا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، في ظل المخاطر المحيطة ببيئة عملها.

الكلمات المفتاحية : نموذج " RMGM " لإتمام إدارة المخاطر من" RIM " ، الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر ، القياس والإفصاح عن المخاطر ، إدارة المخاطر في نشاط التمويل متناهي الصغر .

مقدمة الدراسة:

تعتبر القدرة التنبؤية للمعلومات واحدة من الخصائص الواجب توافرها لتحقيق الملائمة ، والتى تعد أولى الخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية طبقاً للإطار المشترك الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، بالإشتراك مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 2010 (IASB &FASB, 2010)، ونتيجة لقصور نماذج الإفصاح الحالية في عملية التنبؤ لأغراض اتخاذ القرارات، أصبح من الضروري تطوير محتوى القوائم والتقارير المالية لتتضمن معلومات تعمل على تحقيق شفافية الإفصاح وتدعيم ثقة أصحاب المصالح ، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة لأن تتضمن القوائم والتقارير المالية معلومات تمكن أصحاب المصالح من التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركات في ظل المخاطر المحيطة ببيئة عمل هذه الشركات (نرمين صبحي ، 2015؛ Abraham and cox, 2007 ؛ Linsely and Shrives, 2006) ، حيث تعد المخاطر أحد أهم المدخلات في عملية اتخاذ القرارات في مختلف المجالات الاقتصادية، وبشكل عام تعرف المخاطر في مجال الأعمال بأنها " احتمال حدوث أي أحداث سيكون لها تأثير على تحقيق أهداف المنشأة ، وتقاس المخاطر بتأثيرها واحتمالات حدوثها" (محمود جلال ، 2020 – احمد زكريا، 2009).

ونظراً للتغيرات المتسارعة والمتوالية التي تتسم بها بيئة الأعمال الحالية ، وما يفرضه ذلك من مخاطر وتحديات تواجه الإدارة بشكل مستمر، فإنه يتم تقييم أداء الإدارة على أساس مدى قدرتها وكفاءتها في إدارة تلك المخاطر، وتتمثل عمليات إدارة المخاطر في مجموعة السياسات أو الإستراتيجيات التي تستخدمها الإدارة في التعامل مع الأحداث المحتملة التي قد تعترض طريق الإدارة في سعيها نحو تحقيق أهداف المنشأة، وذلك لتجنب تلك المخاطر أو مواجهتها أو تخفيض أثارها السلبية لأدنى حد ممكن (Wang, Z. & Guo, H., 2009).

وإدراكاً لأهمية التقييم المستمر بهدف الوقوف على نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة والحد من التهديدات المحتملة واقتناص الفرص والبدائل المتاحة ودور ذلك في نمو الأعمال بمختلف أنواعها حيث إن ذلك أساس دعم المؤسسات والكيانات المالية في تعزيز موقفها التنافسي ومقدرتها على البقاء في بيئة الأعمال. ومهما كانت أهداف المنشأة ، فإنها قد تتحقق فقط إذا ظلت المنشأة موجودة، أي أن الهدف الأول لعملية إدارة المخاطر هو البقاء وضمان الإستدامة و إستمرارية المنشأة ككيان عامل في الاقتصاد ، ولذلك فإن الهدف الرئيس لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في تحقيق أهداف المنشأة الأخرى مهما كانت

هذه الأهداف ، بل إن الهدف الرئيس هو الحفاظ على بقاء المنشأة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال . وهو ما دفع إلى دراسة المخاطر وتحليلها ، واستناداً على المبدأ الثابت " أن ما لم يتم قياسه لا يمكن إدارته " ، يمكن استنتاج أن نقطة البداية هي القياس والتي تعد الأساس الأول في إدارة المخاطر ، وبالتالي كان للمحاسبة دور أساسي القياس والتوصيل بالمنشأة (طارق عبد العال ،2007 ، علي سيد ، 2017 ، IASB ,2015) .

وقد تطورت رؤية المنشأت والأهداف التي تتبناها لمفهوم التنمية المستدامة والتي تقوم على أربعة محاور أساسية هي المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي، المحور البيئي، ومحور حوكمة الشركات (سميرة عباس، 2019)، وقد ارتبطت المحاسبة بفرضية إستمرارية المنشأت والتي تَعتبِر إستدامة المنشأت هي الوضع الطبيعي لعجلة الحياة الإقتصادية .

وكنتيجة لما سبق لم تعد وظيفة المحاسبة المعاصرة قاصرة على تقديم المعلومات المالية التقليدية والتي تعكس فقط الجانب والموقف الإقتصادي للمنشأة (حنان هارون، 2016؛ مجدي مليجي،2017)، بل امتدت تلك الوظيفة وتوسعت لتشمل توفير معلومات غير مالية تهدف إلى تقييم أداء المنشأة بصورة المختلفة كالأداء البيئي، والأداء الاجتماعي، بالإضافة إلى الأداء الإقتصادي (علي سيد، 2017؛ مجدي شكري، 2017) ، لتحديد وتقييم استدامة المنشأة والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية .

ويعد نشر الوعي المالي أداة فعالة للوصول إلى الشمول المالي ، الذي يقصد به قدرة المؤسسات والكيانات المالية على استخدام المعارف والمهارات اللازمة في المفاهيم المالية ، ليتمكنوا من إدارة مواردهم المالية بكفاءة بهدف الوصول إلى قرارات مالية صائبة مبنية على أساسيات ومفاهيم مالية صحيحة مما يعد ضرورة للمؤسسات لإسهامه في مواجهة الأزمات المالية والتعامل مع الخدمات المالية وتقدير مخاطرها وإتخاذ قرارات مالية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة وبأدنى درجات المخاطرة بما يحقق الإستدامة والإستمرارية لتلك الكيانات .

وتسعى العديد من الدول إلى إيجاد نظم تعليم مالي متكاملة للوصول ألى مجتمع مثقف مالياً يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي والشمول المالي لكافة فئات المجتمع لمساعدة الأفراد والشركات والكيانات العاملة في بيئة الأعمال على إتخاذ قرارات سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة وبأدنى درجات المخاطرة .

وأشارت عدة دراسات إلى أن الإفصاح عن المخاطر يحقق العدالة من خلال منح فرص متكافئة لأصحاب المصالح في الحصول على نفس القدر من المعلومات حول بيئة عمل وأنشطة المنشأة، بما

يدعم مبادئ حوكمة الشركات ويساعد في تقييم استدامة المنشأة (على سبيل المثال: شرين شوقي، 2019 إيهاب محمد، 2007؛ إيمان محمد، 2018؛ إسكندر محمود، 2018؛ علاء الدين توفيق، 2014؛ نرمين صبحي، 2015؛ Abraham and cox, 2007؛Linsely and Shrives, 2006).

وبالرغم من كثرة التعريفات الخاصة بالإستدامة (على سبيل المثال: محمد بهاء الدين واخرون،2019؛ صفا مهدي وبشائر خضير ،2019؛ علي خلف وأخرون، 2019؛ وفاء عمر ، 2017؛ علي سيد ،2017؛ حنان هارون ، 2016) إلا أنها جميعاً عند تحليلها يمكن استنباط المقصد الأساسي من الإستدامة وهو " الإستمرارية عن طريق حسن استغلال الموارد المتاحة والإستفادة منها في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

و يمكن إدراك أن البعد الزمني المستقبلي هو محور أساسي للإستدامة والذي بدوره يرتبط بشكل مباشر بالمخاطر، وبالتالي ترتبط الإستدامة والمخاطر بعلاقة عكسية فكلما زادت المخاطر المصاحبة لنشاط ما، تقل فرص استدامة هذا النشاط، وقد ارتبطت المحاسبة المالية بتحديد وتحليل والتنبؤ بالمخاطر الإقتصادية ومن ثم الإفصاح عنها (تامر سعيد، 2019)، وهذا يتطلب ضرورة تطوير محتوى القوائم والتقارير المالية لتتضمن معلومات تمكن من التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأت في ظل المخاطر المحيطة ببيئة عملها ، وكذلك التنبؤ بالأداء المستقبلي للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية وفقا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر والقانون رقم 201 لسنة 2020 ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، في ظل المخاطر المحيطة ببيئة عملها، وهو ما سوف يتم التركيز عليه من الباحث في الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن التشريعات والقوانين والقواعد والمعايير المنظمة لنشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية قد نصت على وضع نظام لإدارة المخاطر بالجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر يتناسب وحجم نشاطها ، ويشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة ، ونصت أيضاً على تشكيل لجنة من مجلس إدارة الجمعية من بين أعضائه منبثقة منه تسمى لجنة المراجعة والمخاطر تعاون مجلس الإدارة فى أداء مهامه الإختصاص الأول لها من بين عشر إختصاصات قررها القانون هو اقتراح التوجيهات العامة فيما يخص إدارة

المخاطر التي قد تتعرض لها الجمعية ، وذلك وفقا لنص المادتين مادة 8- لجنة المراجعة والمخاطر ، و مادة 18- نظام إدارة المخاطر من قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر والصادرة عن وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (31) لسنة 2015 وفقا لأخر تعديل في مارس 2019 . إلا أنها لم تقدم نموذج محلي أو دولي يمكن الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر من تقييم أنظمتها الحالية لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية بها .

وبالرغم أيضاً من كثرة الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المخاطر وأثره علي عدة متغيرات، وقلة الدراسات التي قدمت نماذج محاسبية لقياس المخاطر ، وانعدام الدراسات التي تناولت نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والوطن العربي ، إلا أنها لا تعدو كونها اجتهادات فردية ركزت بشكل أساسي على قياس مخاطر الائتمان بالقطاع المصرفي .

و لعل أهم ما يبرز مشكلة الدراسة أنه حتى الأن لا يوجد نموذج محلي أو دولي ينظم الجوانب المختلفة للإفصاح عن المخاطر في الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر ويوفر حد أدنى للإفصاح عن المخاطر في هذه الجهات ، وهذا انعكس بدوره على اختلاف وضعف الإفصاح عن المخاطر في الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في بيئة الأعمال المصرية مما يؤثر بدوره على الإستدامة والإستمرارية في هذه الجهات للبقاء عليها ككيان إقتصادي قوي يفرض وجوده في بيئة الأعمال الإقتصادية المصرية .

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما مدي توافر نماذج للقياس والإفصاح عن المخاطر في الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية ؟

2- هل تحتاج الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية إلى نموذج لقياس المخاطر وإدارتها والإفصاح عنها وتقييم أنظمتها الحالية لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية بها ؟

3- هل توصل تطبيق النموذج المقترح للتخرج إلى القياس والإفصاح عن المخاطر في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات و العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية ؟

4- هل لاقى تطبيق النموذج المقترح للتخرج للقياس والإفصاح عن المخاطر ونظام إدارتها في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية القبول ؟

5- هل تم الإستفادة من تطبيق النموذج المقترح للتخرج في مساعدة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية على تقييم نظامها الحالي لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية ، و وضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها ، ويشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون، و لتحسين عملية اتخاذ القرارات لتحقيق الإستدامة والإستمرارية.

ويقترح الباحث لحل هذه المشكلة إختبار تطبيق نموذج " RMGM " لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Modelمن " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر للقياس والإفصاح عن المخاطر ونظام إدارتها في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية و المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 1375 – الفئة (أ) بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر . وذلك إمتثالاً لنص المادتين مادة 8- لجنة المراجعة والمخاطر ، و مادة 18- نظام إدارة المخاطر من قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (31) لسنة 2015 وفقا لأخر تعديل في مارس 2019 . وذلك في محاولة من الباحث للمساهمة في تطوير مفاهيم ونظم عمل إدارة المخاطر و أليات وأدوات التقييم في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر إقليمياً ودولياً.

وبناء على نتائج دراسة الحالة ونتائج تطبيق النموذج المقترح على الجمعية ونتائج مسار التخرج المؤسسي لنموذج " RMGM " لإتمام إدارة المخاطر من " RIM " ، سوف يتمكن الباحث من الإجابة على التساؤلات السابقة لمشكلة الدراسة .

وذلك لمساعدة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات على تقييم نظامها الحالي لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية ، ووضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها، ويشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون، ولتحسين عملية اتخاذ القرارات لتحقيق الإستدامة والإستمرارية في ظل تعزيز متطلبات الشمول المالي .

الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى فئتين هما : دراسات اهتمت بحجم الإفصاح عن المخاطر في البيئة المصرية، و دراسات اهتمت بالإفصاح عن المخاطر وأداء الشركة المالي.

أولاً: دراسات اهتمت بحجم الإفصاح عن المخاطر في البيئة المصرية :

1-دراسة (إبراهيم السيد عبيد، 2007):

استهدفت تقديم اطار نظري لوضع الإفصاح الحالي عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر ومدي كفايته، وتقديم اطار مقترح لتنظيم الإفصاح عن هذه المعلومات يتضمن تحديد اهم أنواع المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تواجه الشركة، ومدي الزام الشركات بالإفصاح عن معلومات المخاطر، وكيفية تضمين الإفصاح عن هذه المعلومات في التقرير المالي السنوي للشركة من حيث شكل ومكان هذا الإفصاح.

وقامت الدراسة بإجراء دراسة ميدانية لاستطلاع رأي (71) من مستخدمي التقارير المالية المنشورة واهمهم المستثمرين والمقرضين في عناصر الاطار النظري المقترح باعتبارهم المستفيد الأول من الإفصاح، وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية:

1- أن الإفصاح الحالي غير كاف للتعبير عن المخاطر التي تواجهها الشركة.
2- يجب أن تقدم التقارير المالية المنشورة معلومات بخصوص مجموعتين من المخاطر التي تواجه الشركة هما: المخاطر غير المالية (مخاطر الأعمال، المخاطر الاستراتيجية، المخاطر السياسية، مخاطر التشغيل)، والمخاطر المالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الأدوات المالية، المخاطر المحاسبية).
3- يفضل تدخل الجهات الرقابية المختصة لإجبار الشركات علي الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر بدلاً من ترك هذا الإفصاح طوعاً للشركات.
4- يفضل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه الشركة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة.

5- يفضل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه الشركة في صورة معلومات وصفية وليست كمية أو رقمية.

2-دراسة (Mokhtar & mellette, 2013)

أكدت النتائج الميدانية للدراسة على انخفاض مستوى الالتزام بالإفصاح الإلزامي، وانخفاض كذلك نطاق الإفصاح الاختياري، عن المخاطر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما أن معظم معلومات المخاطر المفصح عنها بالتقارير المالية المنشورة تكون في صورة معلومات وصفية وتتعلق بالمخاطر الماضية التي تعرضت لها الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

3-دراسة (محمود أبو زيد، 2015):

استهدفت الدراسة تحديد مدى دور ومسئولية مراقب الحسابات في التقرير عن إدارة المخاطر وذلك في سياق مراجعة القوائم المالية ووضع إطار توكيد مهني مقترح على تأكيدات الإدارة بشأن فعالية إدارة المخاطر.

توصلت الدراسة إلى قبول مراقبو الحسابات لإطار التوكيد المهني المقترح على تأكيدات الإدارة، بشأن فعالية إدارة المخاطر وأن تطبيق ذلك الإطار يساهم في تضيق فجوة توقعات المراجعة، حيث يساهم في تلبية احتياجات أصحاب المصالح بشأن تحسين جودة تقرير إدارة المخاطر من ناحية وتحسين المستوى المعلوماتي من ناحية أخرى.

4-دراسة (Khalil & Maghraby, 2017)

هدفت الدراسة الي توضيح محددات الإفصاح عن مخاطر الشركات في التقارير على الإنترنت لعينة من الشركات المصرية المدرجة في البورصة المصرية، وذلك بالتطبيق على (76) شركة مصرية مدرجة في (EGX 100) في الفترة من 2012-2014، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى.

و توصلت الدراسة إلى أن الشركات المصرية الكبيرة تميل إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات عن المخاطر في تقاريرها على الإنترنت .

5-دراسة (شرين شوقي السيد، 2019)

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في البورصة المصرية (EGX 50).

و توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المخاطر في شركات العينة محل الدراسة خلال الفترة من 2016-2018 محدود للغاية ، وأن اكثر الأنواع شيوعاً هو الإفصاح عن المخاطر المالية .

كما اقترحت الدراسة مؤشر للإفصاح عن المخاطر يتكون من (27) بند ويصنف المخاطر إلى مخاطر مالية وغير مالية .

ثانياً: دراسات اهتمت بالإفصاح عن المخاطر وأداء الشركة المالي:

1-دراسة (Moumen et al., 2015)

تهدف هذه الدراسة إلى فحص ما إذا كان الإفصاح الإختياري عن المخاطر في التقرير السنوي يحتوي على معلومات ملائمة وذات قيمة تساعد المستثمرين على التنبؤ بالأرباح في المستقبل، واعتمدت الدراسة على عينة كبيرة من الشركات من الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتضمنت عينة الدراسة (809) من الملاحظات خلال الفترة الزمنية من 2007- 2009. و توصلت الدراسة الي نتيجتين هامتين هما:

1- هناك علاقة إيجابية بين معلومات المخاطر المفصح عنها اختياريا وبين قدرة السوق على توقع تغير الأرباح في المستقبل خلال عامين؛ يوفر هذا الارتباط الإيجابي أول دليل تجريبي على فائدة الكشف عن المخاطر في التقارير السنوية.

2- مستوى تكاليف الملكية يميل إلى تعديل الملاءمة المتصورة لمعلومات المخاطر، مما يجعل المستثمرين يعتمدون على مصدر آخر للمعلومات في التنبؤ بتغير الأرباح المستقبلية.

2-دراسة (إسكندر محمود نشوان، 2018)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسن الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أظهرت أيضا وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين .

3-دراسة (Abdullah M. et al., 2015)

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الإفصاح الإختياري عن إدارة المخاطر على قيمة الشركة، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى وتكونت عينة الدراسة من (395) شركة مدرجة في بورصة ماليزيا في

عام 2011. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الإفصاح الإختياري عن إدارة المخاطر وقيمة الشركة، مما ينعكس على قرارات أصحاب المصالح.

4-دراسة (Nahar et al., 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وتكلفة رأس المال والأداء داخل البنوك في البلدان النامية وذلك بالتطبيق على إجمالي البنوك المدرجة في بورصة بنجلادش وعددها (30) بنك خلال الفترة 2006–2012. وتوصلت الدراسة إلى أن بنجلادش اعتمدت اختيارياً معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وخاصة معيار (IFRS.7) " الأدوات المالية: الإفصاح"، و Basel 11: Market Discipline، وأن هذه المعايير وبازل تعزز الإفصاح عن المخاطر حتي عندما يكون الإلتزام غير إلزامي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الإفصاح عن المخاطر وتكلفة رأس المال، وأيضاً وجود علاقة عكسية مع أداء البنك.

5-دراسة (Al Ali Hussain, 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عملية إدارة المخاطر والإفصاح عن المخاطر والأداء المالي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك باختيار عينة مكونة من (30) بنك من أصل (61) بنك في خمس دول، وذلك خلال الفترة 2008–2013. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عملية إدارة المخاطر والإفصاح عن المخاطر بين البنوك الإسلامية والتقليدية، على الرغم من وجود علاقة لتأثير عملية إدارة المخاطر على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، كما توصلت إلى عدم وجود أثر للإفصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي على أدائها المالي.

من خلال ما سبق عرضه من الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1- وجود قصور في جوانب الإفصاح عن المخاطر بالقوائم المالية في البيئة المصرية وقد يرجع ذلك إلى عدم إلزام أو إلتزام الشركات والبنوك المصرية بالإفصاح المنتظم عن المخاطر، وربما يكون السبب في ذلك عدم توافر معايير ونماذج و أطر محلية أو دولية موحدة لقياس والإفصاح عن المخاطر.

2- عدم اهتمام أي من الدراسات السابقة بالوقوف على مدى حاجة البيئة المصرية إلى إفصاح منتظم عن المخاطر، وما مدى الإستفادة من ذلك ، بالإضافة إلى عدم اهتمامها بدراسة وتحليل وترتيب

المخاطر التي تحتاج الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر والمرخص لها بمزاولة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية في جمهورية مصر العربية إلى قياسها والإفصاح عنها ، وما هو دور المحاسبة ومعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

3- ندرة الدراسات التي تقدم نموذج محاسبي مقترح لقياس والإفصاح عن المخاطر المالية للشركات في البيئة المصرية بما يمكن أصحاب المصالح من تقييم قدرة الشركة على الإستدامة والاستمرارية وذلك باستثناء دراسة (محمد إبراهيم سليمان،2011)، والتي تطبق على قطاع البنوك وليس الشركات.

4- عدم وجود أي دراسات سابقة على مستوى الوطن العربي تناولت تطبيق نموذج " RMGM " لإتمام إدارة المخاطر من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر لمساعدة الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر لتقييم نظم إدارة المخاطر الحالية بها وأثره على الإستدامة والإستمرارية في هذه الجهات سواء كانت شركات أو جمعيات أو مؤسسات أهلية .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تطبيق نموذج " RMGM لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model " من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر RIM Initiative – Risk Management initiative in Microfinance لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظام إدارتها في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية و المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية . وذلك لتحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1- تقييم نظام إدارة المخاطر الحالية بالجمعية و الهياكل والقدرات الحالية مقابل نموذج التخرج من RIM وتحديد مدى إلتزامها بمعايير إدارة مخاطر أفضل الممارسات المطبقة على مستوى الطبقة المؤسسية الخاصة بها ، ووضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاط الجمعية ، يشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة إمتثالاً لمتطلبات القانون رقم (141) لسنة 2014 .

2- دراسة وتقييم المخاطر بأنواعها و العمل على الحد من الخطر الإئتماني المتوقع مما يؤثر بصفة عامة على مؤشرات الأداء المالي للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية بالتطبيق على الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج .

3- مساعدة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية على تعزيز متطلبات الشمول المالي من خلال الإعتماد على معلومات تتميز بالدقة والسرعة والملائمة لتحسين عملية اتخاذ القرارات و التوصل إلى نموذج مناسب للقياس والإفصاح عن المخاطر في الجمعية لتحقيق الإستدامة والإستمرارية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها على المستوى الأكاديمي وعلى المستوى التطبيقي مما يلي:

1- تعد هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تقدم وتطبق نموذج دولي مقترح للقياس والإفصاح عن المخاطر ونظم إدارتها في إحدى الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية و المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، وكذلك في الوطن العربي . لمساعدة هذه الجهات في التوصل إلى نموذج مناسب للقياس والإفصاح عن المخاطر لتحقيق الإستدامة والإستمرارية في هذه الجهات ، بما يتوافق مع متطلبات القانون .

2- توجه الدولة المصرية نحو التنمية المستدامة وتقديمها خطة مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة متمثلة في رؤية مصر 2030 م، والتي أشارت إلى دور الشفافية والإفصاح في قطاعات الدولة (العام/الخاص) وإن كان الدور الريادي لوحدات القطاع العام في تبني سياسات الإفصاح والشفافية عن الاستدامة في مؤسسات ووحدات القطاع العام ، وفي المقابل وبالتكامل مع وحدات القطاع العام فإن قياس والإفصاح عن المخاطر لوحدات القطاع الخاص من اهم متطلبات إرساء دعائم التنمية المستدامة في البيئة المصرية بما يخدم تحقيق رؤية مصر 2030 .

3- يقدم الإفصاح عن المخاطر في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية معلومات عن المخاطر تساعد الجهات على فهم وتقييم المخاطر المترابطة واستراتيجيات إدارة المخاطر بها و الإفصاح عن المعلومات الحديثة والموثوق فيها عن أداء الجهة، والمخاطر التي تحيط بها والسياسات المتبعة في التعامل مع تلك المخاطر، وغيرها من المعلومات التي يحتاجها مستخدمي تلك التقارير لاتخاذ قرارات رشيدة لتحقيق الإستدامة والإستمرارية في ظل تعزيز متطلبات الشمول المالي .

منهج الدراسة:

يتحدد منهج البحث في ضوء أهداف البحث، والأسئلة البحثية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، ويتمثل في:

- الدراسة النظرية: من خلال المنهج الإستقرائي حيث يعتمد على جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة من أجل الربط بينهما بهدف التوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية للوقوف على أبعاد عملية إدارة المخاطر وأنواعها ومحدداتها وطرق قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية في محاولة للحد منها و لتحقيق الإستدامة والإستمرارية في ظل تعزيز متطلبات الشمول المالي في هذه الجهات .
- دراسة حالة : من خلال تطبيق تطبيق نموذج " RMGM " لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر RIM Initiative – Risk Management initiative in Microfinance لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظام إدارتها في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية و المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 1375 – الفئة (أ) بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إختبار النموذج المقترح لقياس والإفصاح عن المخاطر وتحديد مدى قبوله أو رفضه من الجمعية ، و هل تم الإستفادة من تطبيق النموذج المقترح للتخرج في مساعدة الجمعية على تقييم نظامها الحالي لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية ، ووضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها، ويشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون ، ولتحسين عملية اتخاذ القرارات لتحقيق الإستدامة والإستمرارية.

محتويات الدراسة :

- القياس والإفصاح عن المخاطر في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية وتحليل القوانين والقواعد والمعايير المنظمة لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر ومتطلباتها في إدارات المخاطر ونظم إدارتها في تلك الجهات .

- نموذج مقترح لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظم إدارتها في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية .
- دراسة الحالة التطبيقية .
- نتائج الدراسة
- توصيات الدراسة .
- مراجع الدراسة .
- مرفقات الدراسة .

1/ القياس والإفصاح عن المخاطر في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية وتحليل القوانين والقواعد والمعايير المنظمة لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر ومتطلباتها في إدارات المخاطر ونظم إدارتها في تلك الجهات :

يحتاج أصحاب المصالح بصفة مستمرة إلى الإفصاح عن معلومات وصفية و كمية عن المخاطر التي تحيط بالمنشأة و الإفصاح عنها (إيمان محمد ،2018)، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نماذج لقياس المخاطر (نرمين صبحي،2013)، مما يتطلب توظيف أساليب ونماذج كمية أكثر تطوراً لتقييم ورصد المخاطر بأنواعها، والترابط بينها، وتقييم مدى توافق هذه المخاطر مع قدرة المؤسسات على التحمل (إبراهيم عوض، 2019) ، بما يساعد أصحاب المصالح على المقارنة بين أداء المنشأة في مجالي إدارة المخاطر والإستدامة في الماضي وربطه بخطط وتوقعات الشركة بالمستقبل، وحتى تتسم نتائج القياس بالمصداقية ينبغي توفير المعلومات اللازمة عن نموذج قياس المخاطر المستخدم، والإفصاح عن الافتراضات الأساسية التي بُني عليها نموذج القياس، وحدود ذلك النموذج (نرمين صبحي،2013).

وفي هذا الإطار أشار الدليل المصري لحوكمة الشركات من جانبه إلي أن مجلس إدارة الشركة مسؤول بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وحجمها والسوق التي تعمل به، وللشركة تأسيس إدارة مستقلة للمخاطر طبقًا لاحتياجاتها وتقع على المجلس مسئولية وضع استراتيجية لتحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة وكيفية التعامل معها، وكذلك مستوى المخاطر المقبول لدى الشركة (الهيئة العامة للرقابة المالية ، مركز المديرين المصري، 2016).

وفي إطار إسهامات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة واهتمامه بعملية إدارة المخاطر قام بإعداد برنامج لإدارة المخاطر يتناول أبعاد عملية إدارة المخاطر متضمناً تعريف المخاطر وموضحاً أهمية

عملية إدارة المخاطر وأساليب أدارتها وكيفية الحد منها (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، برنامج إدارة المخاطر)، وقد عرف الجهاز عملية إدارة المخاطر بأنها:

- هي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط.
- هي عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بالمشروع، فهي مسئولية مستمرة عبر تنفيذ المشروع.

كما حدد الجهاز المهام الرئيسية لإدارة المخاطر فيما يلي:

- نشاط يهدف الي تحديد وقياس وتخفيض المخاطر المتوقعة.
- السيطرة علي الأثار السلبية والمخاطر الجديدة التي تحدث أثناء مزاولة نشاط الشركة.

وفي نفس الاتجاه أرست لجنة المنظمات المهنية COSO عام 2004 إطاراً متكاملاً حول إدارة المخاطر، وقد ركز هذا الإطار علي بعض المفاهيم الأساسية حول إدارة المخاطر من أهمها أنها تصمم لتحديد الأحداث التي قد يمثل وقوعها خطر علي الشركة (نهال احمد، 2008- 2004 ,COSO).

كما يندرج تحت مسئوليات إدارة المخاطر، ما يلي (الهيئة العامة للرقابة المالية، مركز المديرين المصري، 2016) :

- تحليل المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة وإجراء هذا التحليل بدقة وفي وقت مناسب ومبكر.
- تحديد مستوى المخاطر الذي يمكن للشركة قبوله من حجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه الشركة اعتمادًا على تأثيرها ومدى إمكانية تحققها.
- وضع سياسة للمخاطر ومؤشرات محددة لقياس ومتابعة ومراقبة الخطر المحيط بالشركة.
- قياس مدى استمرار ملائمة وفاعلية السياسات فيما يختص بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر، وإجراء أي تعديلات مطلوبة بشأنها طبقًا لتطورات السوق والبيئة المحيطة بالشركة داخليًا وخارجياً.
- التأكد من توافر نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر بحيث تتيح للإدارة العليا ولجنة المخاطر تلقي تقارير دورية من إدارة المخاطر تعكس مدى التزام الشركة بحدود المخاطر الموضوعة، وتوضح التجاوزات عن هذه الحدود وأسبابها والخطة المقترحة لمعالجتها.
- تقديم تقارير دقيقة ومعبرة، بحيث تمكن المعنيين من اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

هذا ويتم تقسيم المخاطر إلى عدة أنواع أو فئات على حسب الغرض من التقسيم (على سبيل المثال: ICAEW, 1997؛ Cabedo & Tirado, 2004 ؛ Vandemaele et al., 2009؛ Abraham et al., 2012؛ Ali & Taylor, 2014؛ Mousa&Elamir, 2013) ، ويكون الإفصاح الإختياري عن المخاطر المالية وغير المالية في صورة معلومات يمكن تقديمها للمستخدم كمياً أو وصفياً لتساعده في عملية اتخاذ القرارات، ويتم التوصل لتلك المعلومات باستخدام نوعين متتابعين من أساليب التحليل هما التحليل الكيفي، والتحليل الكمي (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، برنامج إدارة المخاطر):

أولاً: التحليل الكيفي:

يعتمد هذا التحليل على احتمال تحقق الخطر والعواقب أو الأثار المترتبة عليه، وعلى تأثير ودرجة اتساع أثر الخطر المحتمل.

- يتم إجراء ترتيب للأخطار حسب درجة تأثيرها علي أهداف الشركة.
- درجة القياس فيه، مرتفع–متوسط–منخفض.

ثانياَ: التحليل الكمي:

هو تقديم وصف كمي محسوب للخطر على أساس احتمال الحدوث والعواقب الناجمة عن الخطر في شكل قيمة نقدية أو أي قيمة أخرى.

- يتم استخدام تقنية عامل الخطر المرجح WFR (weighted risk factor)
- يتم حساب احتمال الخطر، العواقب المترتبة على الخطر، أولويات المشروع.

[معامل الخطر= درجة التأثير × درجة الاحتمالية]

ويكون دور وإسهام المحاسبة في مجال المخاطر من خلال القياس والإفصاح عما يلي (علاء الدين توفيق،2014؛ علي سيد، 2017؛ Cabedo & Tirado, 2004؛ Vandemaele et al., 2009؛ IFRS.7؛ IAS. 21؛ IAS. 24؛ IAS32, IAS 39):

أولاً : الإفصاح عن المخاطر المالية:

تتضمن التقارير المالية السنوية للشركات المقيدة بسوق الأسهم معلومات عن المخاطر المالية المحيطة بها، يمكن تبويبها إلى خمسة أنواع من المعلومات وذلك كما يلي: –

1- معلومات عن مخاطر السيولة: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها.

2- معلومات عن مخاطر الائتمان: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم نتيجة عدم قدرة العملاء سداد ما عليهم.

3- معلومات عن مخاطر العملة: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم والمرتبطة بالقيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة تغير أسعار صرف العملات الأجنبية.

4- معلومات عن مخاطر سعر الفائدة: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم والمرتبطة بالقيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة تغير أسعار الفائدة.

5- معلومات عن مخاطر الأدوات المالية: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم والمرتبطة باقتناء الشركات الأدوات المالية سواء التقليدية مثل العملاء أو المشتقة مثل عقود الخيارات والتي تنشأ من التغييرات في القيم العادلة لها.

ثانياً: الإفصاح عن المخاطر غير المالية:

تتضمن التقارير المالية السنوية للشركات المقيدة بسوق الأسهم معلومات عن المخاطر غير المالية المحيطة بها، ويمكن تبويبها إلى ستة أنواع من المعلومات وذلك كما يلي:-

1- معلومات عن مخاطر الأعمال: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم نتيجة عدم قدرتها على الاحتفاظ بالميزة التنافسية لها و/ أو إضافة قيمة للمساهمين.

2- معلومات عن المخاطر الاستراتيجية: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم والمرتبطة بالتغيرات في الاقتصاد القومي.

3- معلومات عن المخاطر السياسية: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم نتيجة توجهات سياسية على مستوى الشركة مثل قيام الحكومة بإنهاء التعاقدات أو مقاطعة منتجات الشركة و مثل مخاطر عدم استقرار النظم الاقتصادية والسياسية.

4- معلومات عن المخاطر البيئية: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم بسبب الآثار السلبية لعمليات وأنشطة الشركات على البيئة المحيطة بها.

5- معلومات عن مخاطر عدم الالتزام: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم بسبب عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد المنظمة لعمليات وأنشطة الشركات في بيئة الأعمال.

6- معلومات عن مخاطر التشغيل: ويقصد بذلك الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقيدة بسوق الأسهم نتيجة أسباب أخرى، بخلاف أنواع المخاطر المشار إليها سابقاً، مثل اتخاذ قرارات إدارية خاطئة للإنتاج أو التسويق أو مخاطر العمالة أو مخاطر أمن المعلومات أو مخاطر حماية أصول الشركة.

وفي إطار البحث عن القياس والإفصاح عن المخاطر في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية وتحليل القوانين والقواعد والمعايير المنظمة لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر ومتطلباتها في إدارات المخاطر ونظم إدارتها في تلك الجهات نجد أن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قد أشار في القرار رقم (31) لسنة 2015 وفقا لأخر تعديل في مارس 2019 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر والصادر عن وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية في المادة رقم (8) من القواعد والمعايير المصدرة إلى ما يلي:

مادة 8- لجنة المراجعة والمخاطر

فيما عدا الجمعيات والمؤسسات من الفئة (ج) ، يشكل مجلس إدارة الجمعية من بين أعضائه لجنة منبثقة منه تسمى لجنة المراجعة والمخاطر تعاون مجلس الإدارة فى أداء مهامه ويحدد بقرار من المجلس نطاق عمل اللجنة وتشكيل اللجنة ومدة عضويتها والبدلات المستحقة لأعضائها ، ويراعى فى تشكيل اللجنة أن تضم ثلاثة أعضاء على الأقل وأن ترتبط خبرات الأعضاء بقدر الإمكان بالمهام الموكلة لهم. وتختص لجنة المراجعة والمخاطر بما يلي :

1- إقتراح التوجيهات العامة فيما يخص إدارة المخاطر والتى قد تتعرض لها الجمعية.

2- النظر فى مدى كفاية وملاءمة البنية التنظيمية والسياسات.
3- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقديم ملاحظاتها وتوصياتها.
4- التحقق من وجود نظم فعالة لحفظ السجلات والمعلومات.
5- متابعة الإلتزام بقرارات الوحدة ذات العلاقة وبتطبيق سياسة المخاطر.
6- الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ووضع الإجراءات التصحيحية.
7- تقديم الإقتراحات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين مراقب الحسابات.
8- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشان القوائم المالية.
9- إعداد تقرير دورى كل ثلاثة شهور عن نتائج أعمال اللجنة وعرضه على مجلس الإدارة.
10- التأكد من إتخاذ إدارة الجمعية الخطوات التصحيحية في الوقت المناسب.

ويتضح مما سبق أن لجنة المراجعة والمخاطر قد اختصت بعشر اختصاصات قررها القانون جاء الاختصاص الأول منها " 1- إقتراح التوجيهات العامة فيما يخص إدارة المخاطر والتي قد تتعرض لها الجمعية". وقد أشار القرار أيضاً في المادة رقم (18) من القواعد والمعايير المصدرة إلى ما يلي :

مادة 18- نظام إدارة المخاطر

على الجمعية أو المؤسسة أن تضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها ، ويشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاط ر يعتمدها مجلس الإدارة .

وفيما عدا الجمعيات والمؤسسات من الفئة (ج) ، على الجمعية استحداث وحدة تنظيمية للمخاطر تشكل من الكوادر المناسبة من حيث العدد والخبرة بما يتفق مع حجم محفظة التمويل وتنوع أدواته وعدد العملاء . ويجب أن تشتمل سياسة المخاطر التي تطبقها الجمعية من الفئة (ب) أو (أ) على ما يلي :

أ- مخاطر منح التمويل والائتمان ومعدلات التركز والتحصيل .
ب- مخاطر التشغيل .
ت- مخاطر تغير سعر العائد .
ث- مخاطر السيولة .
ج- مخاطر استمرارية الاعمال .

وتتولى وحدة المخاطر بالجمعية من الفئة (ب) أو (أ) تحديد وقياس ومتابعة ورقابة تعرض الجمعية للمخاطر المرتبطة بمنح التمويل متناهي الصغر ، بالإضافة لتحديد اتجاهاتها وتطورها، وكذا

المشاركة في تقييم استراتيجية محفظة التمويل وإعداد تقارير تشمل كل أنواع المخاطر المرتبطة بالنشاط، أخذا في الاعتبار درجة / احتمالية التداخل بين المخاطر المختلفة مثل التداخل بين مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ، وكذا بين مخاطر التمويل ومخاطر السوق ، وبما يتوافق مع المستوى الإجمالي المقبول للمخاطر والمحدد من قبل مجلس الإدارة .

وبعد تحليل القوانين والقواعد والمعايير المنظمة لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر ومتطلباتها في إدارات المخاطر ونظم إدارتها في جمهورية مصر العربية نجد أنها لم تقدم نموذج محلي أو دولي يمكن الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر من تقييم أنظمتها الحالية لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية بها .

ولذلك اقترح الباحث لحل هذه المشكلة تطبيق نموذج " RMGM " لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر RIM Initiative – Risk Management initiative in Microfinance لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظام إدارتها في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية و المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 1375 – الفئة (أ) بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر. وذلك إمتثالاً لنص المادتين مادة 8- لجنة المراجعة والمخاطر، ومادة 18- نظام إدارة المخاطر من قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 والصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (31) لسنة 2015 وفقا لأخر تعديل في مارس 2019. وذلك لمساعدة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات على تقييم نظامها الحالي لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية ، ووضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها، ويشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون، ولتحسين عملية اتخاذ القرارات لتحقيق الإستدامة والإستمرارية في ظل تعزيز متطلبات الشمول المالي .

2/ نموذج مقترح لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظم إدارتها في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية :

يقترح الباحث تطبيق نموذج " RMGM " لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر RIM Initiative – Risk Management initiative in Microfinance لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظام إدارتها في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية و المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 1375 – الفئة (أ) بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، بالإضافة إلى إختبار النموذج المقترح لقياس والإفصاح عن المخاطر وتحديد مدى قبوله أو رفضه بالجمعية ، و هل تم الإستفادة من تطبيق النموذج المقترح للتخرج في مساعدة الجمعية على تقييم نظامها الحالي لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية ، ووضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها ، ويشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون، ولتحسين عملية إتخاذ القرارات لتحقيق الإستدامة والإستمرارية .

و RMGM نموذج إتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model هو نموذج صادر عن مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر RIM Initiative – Risk Management initiative in Microfinance –riminitiative.org والمعتمد من معهد PRMIA وهو منظمة غير هادفة للربح من الفئة 501 3 (c) تابعة للرابطة الدولية لمدير المخاطر المهنية Professional Risk Managers International Association – prmia.org. ، ويخدم معهد PRMIA مجتمع إدارة المخاطر العالمي من خلال الفكر الرائد ، والبحوث التي تم فحصها من قبل الخبراء ، والإشراف على مهنة إدارة المخاطر، و توفر الرابطة الدولية لمديري المخاطر المهنية منتدى مفتوحًا لتطوير وتعزيز مهنة المخاطر.

ونموذج إتمام إدارة المخاطر RMGM هو إطار يعتمد أفضل الخبرات والممارسات لإدارة المخاطر في نشاط التمويل متناهي الصغر خلاصة بحث وتطوير مكثفين وتم إخضاع نسخ أولية له للتجريب مؤسسياً والتوافق حوله من قبل أعضاء وخبراء مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر على مستوى العالم . وكذلك الخبراء المتمرسون في مجال مخاطر التمويل متناهي الصغر .

ونموذج RMGM لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model هو معيار يعتمد الخبرات التطبيقية والمسارات وأفضل الممارسات لإدارة المخاطر في نشاط التمويل متناهي الصغر . من خلال عملية التشخيص ، يمكن للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر تقييم أنظمتها القائمة لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات مقابل نموذج التخرج من RIM وتحديد مستوى التزامهم بمعايير أفضل الممارسات في إدارة المخاطر وفق مستوى تصنيفهم المؤسسي . هذا التقييم يمكن الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر من تحديد طريقهم لترقية إدارة المخاطر وهو طريق للتحسين الاستراتيجي الذي سيضمن الإتساق بين ممارسات إدارة المخاطر لدى الجهات مع المبادئ والإرشادات التوجيهية للنموذج .

استلهم مفهوم النموذج من فكرة أن أنواع ومستويات والقدرة على التعامل مع المخاطر تتغير عبر المراحل المختلفة للتطور المؤسسي وزيادة تعقد التعاملات . يمكن النموذج الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر من تحديد أولويات وتطوير قدرات إدارة المخاطر لديها بشكل استباقي حتى تكون مستعدة لممارسات الأعمال دائمة التغير والتوسع المؤسسي والتعقيدات المتزايدة. و صمم إطار النموذج ليكون ديناميكي فى الطبيعة بحيث يتغير مع الوقت وفق التغيرات في صناعة التمويل متناهي الصغر كما يستهدف تقديم رؤية بشأن مفاهيم وسياسات وحدود المخاطرة المتعارف عليها وكذلك أوقات إدارة ومراقبة المخاطر.

ويتكون النموذج من المكونات الرئيسية التالية :

1-تعريف المخاطرة في التمويل متناهي الصغر: تحديد المخاطرة في سياق صناعة التمويل متناهي الصغر ذات الحدين الأدنيين .

2-بيت إدارة المخاطر: نموذج مفيد يُبين نظام رسمي لإدارة المخاطر يتعرف وفق 3 عناصر :* القاعدة المؤسسية: القاعدة التي تبنى عليها الإدارة الرسمية للمخاطر داخل المؤسسة .

*طابق وركائز إدارة المخاطر: فئات المخاطر الرئيسية التي قد تتعرض لها مؤسسة التمويل متناهي الصغر خلال دورة حياتها

*السقف: الأهداف المالية والإجتماعية لمؤسسة التمويل متناهي الصغر .

3-مسار إتمام النموذج: مسار معياري للتطور المؤسسي لكل دليل لإدارة المخاطر، يعتمد على مستوى تطور مؤسسة التمويل متناهي الصغر حسب ما هو مبين بفئة المستوى المؤسسي .

وبشكل أوسع جاء تطوير النموذج كجزء من العملية الكبرى الرامية لتأسيس إطار مقبول عالميا لإدارة المخاطر، يتم تطويره من قبل ولأجل صناعة التمويل متناهي الصغر والذي يأخذ بعين الإعتبار اطار وممارسات إدارة المخاطر لدى كافة المؤسسات المالية .

وفي حين أن النموذج يقدم إطار للسياسات والقيود وأدوات الرقابة وإدارة المخاطر لكل مستوى مؤسسي، فإن وجود السياسات والقيود والأدوات لايضمن إدارة فعالة للمخاطر بالضرورة . وإنما هي تضمن توفير الهيكل العام لإطار إدارة المخاطر. ولا ينظر النموذج ولا أدواته التشخيصية المرتبطة لمستوى جودة ممارسات إدارة مخاطر جهة التمويل متناهي الصغر وإنما تمكن الجهة من تقييم إطارها التنظيمي لإدارة المخاطر مقارنة بإطار أفضل الممارسات. أما التقييم المعمق الذي يركز على جودة إدارة مخاطر جهة التمويل متناهي الصغر فإنه يتطلب تدقيقاً أكبر لكل حالة وكل منطقة مخاطر على حدة .

وبناء على نتائج دراسة الحالة ونتائج تطبيق النموذج المقترح على الجمعية ونتائج مسار التخرج المؤسسي لنموذج RMGM لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model ، سوف يتمكن الباحث من تقديم نموذج مقترح لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظم إدارتها ويكون قابل للتطبيق في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والوطن العربي.

3/ دراسة الحالة التطبيقية :

قام الباحث بإجراء دراسة حالة بتطبيق نموذج " RMGM لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model " من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر RIM Initiative – Risk Management initiative in Microfinance لقياس والإفصاح عن المخاطر ونظام إدارتها في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والمشهرة برقم 469 لسنة 1997 بإدارة سوهاج للتضامن الإجتماعي طبقاً لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019 كأحد الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والمرخص لها من وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية والتابعة للهيئة العامة للرقابة المالية برقم 1375 – الفئة (أ) بمزاولة النشاط في اثنى عشر مقراً في نطاق محافظة سوهاج ومراكزها وفقاً لأحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وتعد هذه الجمعية من أكبر وأقدم الجمعيات من الفئة (أ) على مستوى صعيد مصر. وقام الباحث بإختبار النموذج المقترح لقياس والإفصاح عن المخاطر وتحديد مدى قبوله أو رفضه من الجمعية،

وهل تم الإستفادة من تطبيقه في مساعدة الجمعية على تقييم نظامها الحالي لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية ، ووضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها ، ويشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون ، ولتحسين عملية اتخاذ القرارات لتحقيق الإستدامة والإستمرارية .

وذلك بناء على موافقة مجلس إدارة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بالقرار رقم 2 من محضر مجلس الإدارة رقم 9 لسنة 2021 (مرفق رقم 1) على قيام الباحث بإجراء دراسة حالة لتقييم نظام إدارة المخاطر في نشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية والموافقة على نشر الدراسة بعد الانتهاء منها .

مرفق بالدراسة (مرفق رقم 2) قائمة المستندات المطلوبة من الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج وذلك لمراجعتها بمعرفة الباحث قبل البدء في تطبيق النموذج المقترح حتى يتمكن الباحث من تحديد مدى إلتزام الجمعية بكل معيار من معايير ممارسات إدارة المخاطر وفق مستوى تصنيف الجمعية بدقة وشفافية للوصول إلى نتائج موثوق فيها (مسار التخرج المؤسسي) لترقية إدارة المخاطر بالجمعية .

ومرفق أيضاً بالدراسة ملف Excel (مرفق رقم 3) اسمه (Risk Management Graduation Model Assessment Tool Plus+ RADE–MFI Self–Assessment) وهو أحد ملحقات الدراسة ويوجد به التقييم الذاتي للجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات"RADE" بإستخدام نموذج " RMGM لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model " من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر RIM Initiative – Risk Management initiative in Microfinance ، ويحتوي على كافة خطوات تطبيق النموذج وعلى البيانات الفعلية للجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات وعلى خطوات تحديد مستوى إدارة المخاطر المتعلقة بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية وعلى خطوات تشخيص وتقييم نظام إدارة المخاطر والهياكل والقدرات بالجمعية مقابل نموذج التخرج من RIM وتحديد مستوى إلتزام الجمعية بمعايير أفضل الممارسات في إدارة المخاطر وفق مستوى تصنيفها المؤسسي ، وتحديد طريقها لترقية إدارة المخاطر (مسار التخرج المؤسسي) وهو دليل للتحسين الاستراتيجي الذي يضمن الإتساق بين ممارسات إدارة المخاطر لدى الجمعية مع المبادئ والإرشادات التوجيهية للنموذج الدولي المطبق .

4/ نتائج الدراسة :

على مستوى دراسة الحالة بتطبيق نموذج RMGM على الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات أظهرت الدراسة النتائج التالية والمرفقة بملف Excel (مرفق رقم 3) اسمه (Risk Management Graduation Model Assessment Tool Plus+ RADE–MFI Self–Assessment) :

- تقييم المستوى المؤسسي لنظام إدارة المخاطر بالجمعية الذي تنتمي إليه الجمعية هو المستوى المؤسسي الثاني وهو الفئة الثانية من بين ثلاث فئات لنظام تقييم المستوى وفقاً للنموذج وهو يفيد أن الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات تم تصنيفها على أنها من مؤسسات التمويل متناهي الصغر الصغيرة أو متوسطة الحجم والأقل نضوجاً والرابحة أو على وشك تحقيق الربحية .
- تحديد الثغرات في مناطق الخطر وفقاً لملخص نقاط الجمعية وذلك وفقاً لمنطقة كل خطر على حده ودرجة تقييمها من النموذج ونتيجة الهدف المخصصة والمحددة لكل منطقة من مناطق الخطر حتى يتم تحقيق الوصول إلى هدف الإلتزام المخصص وإمكانية تخرج الجمعية من المستوى 2 إلى المستوى 1 من أفضل الممارسات لإدارة المخاطر في نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال تطبيق النتيجة النهائية لتطبيق النموذج وهي مسار التخرج المؤسسي الخاص بالجمعية – وهو دليل التحسين الإستراتيجي الذي سيجعل ممارسات إدارة المخاطر الخاصة بها تتماشى مع إرشادات نموذج التخرج من RIM – في المدة الزمنية المحددة وفقاً لنتيجة النموذج النهائية من 2021 إلى 2023 .

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه وبعد توصل الباحث إلى مسار التخرج المؤسسي Grad Path للجمعية كان لزاماً عليه مناقشة الأمر مع مجلس إدارة الجمعية والإدارة التنفيذية لإقناعهم بأهمية إدارة المخاطر والتشجيع على تطبيق المطلوب من الجمعية في مسار التخرج المؤسسي الخاص بها وتحديد ماهي الخطوات المطلوبة تحديداً لتنفيذ المطلوب ومصدر تمويله ومن المسئول عن تطبيقه داخل الجمعية ومن يتأكد من تنفيذه من السلطة الحاكمة والرقابية بالجمعية ، حتى تتمكن الجمعية من الإنتقال إلى المستوى الأول لإدارة المخاطر وفقاً لتوجيهات النموذج .

وبعد عرض نتائج تطبيق النموذج تفصيلاً (مرفق 3) والإطلاع عليها توصل الباحث إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة كما يلي :

1- لا يتوافر نماذج للقياس والإفصاح عن المخاطر في الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية حتى تاريخ إجراء الدراسة الحالية .

2- تحتاج الجمعيات و المؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية إلى نموذج لقياس المخاطر وإدارتها والإفصاح عنها وتقييم أنظمتها الحالية لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية بها .

3- توصل تطبيق النموذج المقترح للتخرج إلى القياس والإفصاح عن المخاطر في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات و العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية وذلك بشهادة الجمعية (مرفق رقم 4) .

4- لاقى تطبيق النموذج المقترح للتخرج للقياس والإفصاح عن المخاطر ونظام إدارتها في الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية القبول وذلك بشهادة الجمعية (مرفق رقم 4) .

5- تم الإستفادة من تطبيق النموذج المقترح للتخرج في مساعدة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج والعاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في البيئة المصرية على تقييم نظامها الحالي لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية ، ووضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها ، يشمل النظام وجود سياسة موثقة لإدارة المخاطر يعتمدها مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات القانون ، و ذلك لتحسين عملية اتخاذ القرارات لتحقيق الإستدامة والإستمرارية .

ومن خلال إجابة الباحث على تساؤلات الدراسة والنتائج التي توصلت إليها دراسة الحالة التطبيقية ، تمكن الباحث من تحقيق الهدف الرئيس للدراسة وكذا الأهداف الفرعية وهو ما تؤكده قائمة إستقصاء رأي الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج (مرفق رقم 4) حول دراسة الحالة التطبيقية وما حققته من مساعدة للجمعية في تقييم نظامها الحالي لإدارة المخاطر والهياكل والقدرات الحالية ، ووضع نظام لإدارة المخاطر يتناسب وحجم نشاطها ، ووضع مسار التحسين الإستراتيجي للتخرج المؤسسي الخاص بالجمعية الذي يجعل ممارسات إدارة المخاطر الخاصة بها تتماشى مع إرشادات نموذج التخرج من RIM في المدة الزمنية المحددة وفقاً لنتيجة النموذج النهائية .

وفي النهاية يجب الإشارة إلى أن نموذج إتمام إدارة المخاطر يمكن أن يساعد جهة التمويل متناهي الصغر في التعرف على وجود سياسات وقيود وأدوات إدارة المخاطر، وأن تنفيذه لا يضمن بالضرورة

الإدارة الفعالة لكل المخاطر. غير أن النموذج يوفر للجهة إطار شامل ومعياري ومجرب يمكن من خلاله تطوير نظام رسمي لإدارة المخاطر. ينبغي أن ينظر للنموذج كخطوة أولى أو وسيلة لتطوير برنامج فعال ورسمي لإدارة المخاطر، يساعد على توجيه ممارسيه نحو زيادة قدراتهم على إدارة المخاطر عبر الوقت وبهذا فإن النموذج ليس غاية في ذاته. إن تقييم جودة سياسات وحدود وأدوات إدارة المخاطر يتجاوز نطاق هذه الدراسة – خاصة أن مثل هذا التقييم يتطلب تحليلاً معمقاً وتحليلاً على أرض الواقع من قبل خبراء إدارة المخاطر – ولكن إستخدام النموذج هو خطوة هامة في تحديد كيفية توجيه الموارد الداخلية لجهة التمويل متناهي الصغر نحو التحسين المؤسسي.

ويؤكد الباحث على أن منظمو نشاط التمويل متناهي الصغر لدى الدول هم الجهات المسئولة عن تنفيذ القواعد المرتبطة بأفضل ممارسات إدارة المخاطر في دولة معينة. وليس الهدف من النموذج إستبدال أطر إدارة المخاطر التي يضعها المنظمون وإنما ليقدم لهم معايير قياسية يمكن من خلالها إضافة قيمة لأطرهم القائمة لإدارة المخاطر وتوفير أرضية ملائمة يمكن من خلالها تطوير إطار قومي لإدارة المخاطر. كذلك فإن إطار النموذج يوفر مناهج قيمة يمكن تضمينها لتدعيم المراقبة الميدانية للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر الخاضعة للتنظيم .

5/ توصيات الدراسة :

1- ضـرورة العمل على تلبية حاجة البيئة المصـرية للإفصـاح الخارجي عن تقارير المخاطر ونظم إدارتها والهياكل والقدرات في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية ، لا سـيما في ظل ما تشـهده بيئة الأعمال سـريعة التغير من سـوق يواجه العديد من المتغيرات المتلاحقة فضـلاً عن التعرض لعدد من الأزمات أخرها جائحة فيروس كورونا بالإضـافة إلى المسـتجدات المتلاحقة للبيئة التنظيمية والتشـريعية ، مما يحتم علينا الإهتمام بإعداد وتنفيذ أنظمة ونماذج و أطر حديثة منوطة بالتعامل مع المتغيرات التي تواجه المؤسـسـات المالية لا سـيما في قطاع التمويل متناهي الصغر والتي تضمن استدامة وإستمرارية الجهات العاملة في النشاط في البيئة المصرية

2-ضـرورة أن تعمل مختلف الهيئات المهنية والرقابية والعلمية على تبني ودعم **تطبيق النموذج** المقترح لقياس والإفصـــاح عن المخاطر ونظم إدارتها والهياكل والقدرات الحالية بها في الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والوطن العربي .

3-ضرورة توجه الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في جمهورية مصر العربية والوطن العربي نحو تطبيق النموذج المقترح لقياس والإفصـــاح عن المخاطر ونظم إدارتها والهياكل والقدرات الحالية بها .

4- يوصي الباحث الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج بتنفيذ نتائج تطبيق نموذج " RMGM لإتمام إدارة المخاطر " من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر، وتطبيق مسار التخرج المؤسسي للجمعية من المستوى 2 إلى المستوى 1 في المدة الزمنية المقترحة من النموذج، لتفادي الثغرات في مناطق الخطر وفقاً لملخص نقاط الجمعية ووفقاً لمنطقة كل خطر على حدى ودرجة تقييمها من النموذج ونتيجة الهدف المخصصة والمحددة لكل منطقة من مناطق الخطر حتى يتم الوصول إلى هدف الإلتزام المخصص وإمكانية تخرج الجمعية إلى المستوى 1 من أفضل الممارسات لإدارة المخاطر في نشاط التمويل متناهي الصغر وهو مسار التحسين الإستراتيجي الذي سيجعل ممارسات إدارة المخاطر الخاصة بها تتماشى مع إرشادات نموذج التخرج من " RIM ".

5-ضـــرورة مضـــاعفة الجهود البحثية التي تتناول القياس والإفصـــاح الخارجي عن المخاطر ونظم إدارتها، وما يتضـــمنه من ممارســـات ، وجوانب التطوير المحتملة لهذه النظم ونماذج وبرامج وأليات التقييم المؤسسي بما يثري الفكر المحاسبي، ويحقق الواقعية بين الأطر النظرية ومجالاتها التطبيقية .

6/ مراجع الدراسة:

1/6 المراجع العربية:

1- د. إبراهيم السيد عبيد، 2007، الافصاح عن المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الشركة في التقارير المالية المنشورة-اطار مقترح ودراسة ميدانية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة السابعة والأربعون، العدد السبعون، ص213-279.

2- د. ابراهيم عوض محمد فيوض، 2019، أثر توافر مقومات موازنة المخاطر لعلاج قصور الموازنة التقليدية وقياس أثر المخاطر على بنود التكاليف: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد العاشر، العدد الأول، ص460-483.

3- د. احمد زكريا زكي عصيمي، 2009، دور المراجع الداخلي في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال: مع التطبيق علي الشركات المساهمة المصرية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، ص11-58.

4- د. إسكندر محمود نشوان، 2018، اثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي- مخبر المالية والمحاسبة والجباية والتأمين، العدد التاسع، ص ص 417-447.

5- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، برنامج إدارة المخاطر، متاح علي: https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjTsr3jj4_rAhUHTRUIHYk3CM0QFjABegQIARAB&url=https%3A%2F%2Fwww.aliahmedali.com%2Fforum%2Fattachment.php%3Fattachmentid%3D7560%26d%3D1576154067&usg=AOvVaw1bFCLjCVSfDlwal_uIrml8

6- الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016، "**الدليل المصري لحوكمة الشركات**"، الإصدار الثالث ، مركز المديرين المصري، متاح علي الموقع الالكتروني: www.efsa.gov.eg.

7- الهيئة العامة للرقابة المالية ، وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، مارس 2019 ، " قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الاهلية وفقاً لأحكام القانون 141 لسنة 2014 الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 31 لسنة 2015 .

8- د. إيمان محمد السعيد سلامة عبده، 2018، أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات دراسة تطبيقية، متاح علي: https://journals.ekb.eg/article_37534.html

9- إيهاب محمد احمد أبو خزانة، 2007، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان البنكي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي وتكوين مخصص الائتمان بالبنوك التجارية، إدارة الائتمان، بنك الإسكندرية، مصر.

10- د. تامر سعيد عبد المنعم، 2019، قياس وتحليل تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، ص 1-62.

11- د. حنان هارون فريد، 2016، اثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسئولية الاجتماعية والاستدامة علي دقة تنبؤات المحللين الماليين، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد الثاني، العدد الثالث.

12- سميرة عباس محمد أبو النيل، 2019، الإفصاح المحاسبي عن استدامة سلسلة التوريد وأثره علي الأداء المالي: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

13- د. شرين شوقي السيد، 2019، تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثالث، ص 153-205.

14- صفا مهدي راجي وبشائر خضير عباس، 2019، دور محاسبة الاستدامة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية: بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية العراقية، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، ص422-440.

15- د. طارق عبد العال حماد ،2007، إدارة المخاطر: أفراد – إدارات- شركات- بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية.

16- د. عبد الحميد احمد احمد شاهين، د. محمد موسي علي شحاتة، 2019، دور تفعيل اليات الحوكمة المؤسسية في تعزيز مبادئ الشفافية الحكومية وانعكاساتها علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030م، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، متاح علي: https://www.researchgate.net/publication/338117902_dwr_tfyl_alyat_alhwkmt_almwssyt_fy_tzyz_mbady_alshfafyt_alhkwmyt_wankasatha_ly_thqyq_ahdaf_altnmyt_almstdamt_fy_dw_rwyt_msr_2030m

17- علاء الدين توفيق إبراهيم، 2016، العوامل المؤثرة علي جودة الإفصاح عن المخاطر: اطار مقترح دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الثالث والخمسون، ص ص 89-127.

18- علي سيد حسين عبد الرحمن، 2017، دراسة تحليلية لأثر تأكيد تقارير الاستدامة علي التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

19- علي خلف الجبوري، نجلة جبار جعفر، وزينة حمزة غالي، 2019، إمكانية تطبيق معايير الاستدامة المحاسبية في التقارير المالية لتعزيز جودة الإبلاغ المالي للمصارف العراقية الأهلية في محافظة البصرة، **المنتدي الوطني لأبحاث الفكر والثقافة**، المجلد الأول، العدد التاسع والثلاثون، ص ص 229-316.

20- د. مجدي شكري فوزي محمد، 2017، دور المحاسبة المستدامة في تحسين المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية، متاح علي:
https://atasu.journals.ekb.eg/article_40407_2cc7e1e1d816d357c1860291c4279c8d.pdf

21- محمد إبراهيم سليمان رزق، 2011، **إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية لتقيم مدى القدرة على الاستمرار – دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

22- محمد بهاء الدين بخيت، محمد عبد السلام، ومروة عبد الرازق، 2019، دراسة اثر تقارير الاستدامة علي الاداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية علي الشركات العقارية المدرجة في المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية S/P/EGX-ESG، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، العدد الثاني

23- محمود أبو زيد عبد الناصر، 2015، **دور ومسئولية مراقب الحسابات فى التقرير عن إدارة المخاطر في ضوء الإصدارات العملية الحديثة بهدف تضيق فجوة توقعات المراجعة– دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.

24- محمود جلال محمد ، 2020 ، نموذج مقترح لقياس والإفصاح عن المخاطر المالية للشركات في البيئة المصرية و أثرها على الإستدامة ، مشروع بحث مقدم لقسم المحاسبة للتسجيل لدرجة الدكتوراة ، كلية التجارة، جامعة سوهاج .

25- د. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، 2017، التنمية المستدامة: مفهومها–أبعادها–مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

26- نرمين صبحي محمد حسن، 2015، قياس آثار معايير جودة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر منشآت الأعمال وانعكاساتها على تكلفة رأس المال، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس.

27- د. نهال احمد الجندي، 2008، تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، جامعة الأزهر، العدد الثالث، ص253–306.

28- وفاء عمر التوم، 2017، الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة واثره علي تقويم أداء المنشآت، **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، المجلد الثامن، العدد التاسع والعشرون.

29- وزارة الاستثمار بجمهورية مصر العربية ، مركز المديرين المصري، 2007، **قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية** .

30- القانون رقم 141 لسنة 2014 ، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ، صادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بتاريخ 13 نوفمبر 2014 .

31- القانون رقم 201 لسنة 2020 ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر صادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بتاريخ 11 أكتوبر 2020 .

2/6: المراجع الاجنبية:

1- Abdullah M. et al., (2015), "Risk Management Disclosure A Study on The Effect of Voluntary Risk Management Disclosure Toward Firm Value", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 16, No. 3, PP.400-432, Available at, www.emeraldinsight.com/0967-5426.htm.

2- Abraham Santhosh et al., (2012), "Risk Reporting: Clarity, Relevance and Location", **The Institute of Chartered Accountants of Scotland,** PP.1-92, Available at, www.icas.com.

3- Abraham, S. and P. Cox. 2007. Analyzing the determinants of narrative risk information in UK FTSE 100 annual reports, *The British Accounting Review*, 39: 227-248.
4- Al Ali Husain, (2017), "Risk Management Practice and Risk Disclosure on Financial Performance in Islamic and Conventional Banks in GCC Countries" PHD Thesis in Accounting, Kulliyyah of Economics and Management Sciences, International Islamic University Malaysia, PP.1-174.
5- Ali Mazurina Mohd& Taylor Dennis W, (2014), "Content Analysis of Corporate Risk Disclosure in Malaysia", **4th Annual International Conference on Accounting and Finance**, PP.1-12, Available at, https:// www.researchgate.net /publication/262603739.
6- Cabedo David J &Tirado Jose Miguel, (2004), "The Disclosure of Risk in Financial Statements", **Accounting Forum**, No. 28, Iss. 2, PP.181- 200, Available at, www.sciencedirect.com
7- Caldwell John E, (2012),"A Framework for Board Oversight of Enterprise Risk", Chartered Professional Accountants, Canada, PP.1-90, Available at, https://www. cpacanada.ca/accounting/a-framework-forboard-o
8- COSO, (1992), "Internal Control-Integrated Framework", ***The Committee of Sponsoring Organizations of Treadway Commission***, us, Available at: http//:**www.erm.coso.org**.
9- COSO, (2004), "Risk Management-Integrated Frame-Work", Executive summary, ***The Committee of Sponsoring Organizations of Treadway Commission***, us, Available at**: http//:www.erm.coso.org**
10- FASB, 2001, Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosure, ***Available At: www.fasb.org***.
11- FASB & IASB, (2010), "***Financial Accounting Series Exposure Draft, Conceptual Framework for Financial Reporting and qualitative Characteristics and Constraints of Decision – useful Financial Reporting Information***, Financial Accounting Series, **Available At: www.fasb.com**.
12- FASB & IASB, (2006), Press Release, ***US FASB Publish First Draft Chapters of Join Conceptual Framework***, **Available At: www.fasb.com**.
13- Financial Accounting Standards Board (FASB), (2010), "***Conceptual Framework for Financial Reporting—Chapter 1, The Objective of General Purpose Financial Reporting, and Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information (a replacement of FASB Concepts Statements No. 1 & No. 2)***, Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, Available at: **www.fasb.org**.

14- Gray,R, (2010),"A Re-evaluation of Social, Environmental and Sustainability Accounting: An exploration of an emerging transdisciplinary field?", ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***, Vol.. 1 Iss: 1 , pp. 11 – 32 .
15- International Accounting Standards Board(IASB), ***The Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements***, Available at: **www.iasb.org**.
16- International Federation of Accountants (IFAC), (**ISA, NO, 610**), (2009)"Considering The Work of Internal Auditing", Available at: www.ifac.org.
17- Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), (1997), "**Financial Reporting of Risk: Proposals for a Statement of Business Risk**", ICAEW, London.
18- Khalil A., & Maghraby M., (2017), "The Determinants of Internet Risk Disclosure: Empirical Study of Egyptian listed Companies", Managerial Auditing Journal, Vol. 32, Iss.8, PP.746-767, Available at, https://doi.org/10.1108/MAJ-04-2016-1370.
19- Khlif, H., & Hussainey, K. (2014). The association between risk disclosure and firm characteristics: A meta-analysis. ***Journal of Risk Research***, 19, 1–31.
20- Krishnan, J., Zhang, Y., & Stone, M., (2005), "Auditor litigation risk and corporate disclosure of quarterly review report", Auditing: ***A Journal of Practice & Theory***, 24(34);115–38.
21- Linsley, P. M., and P.J. Shrives, 2006. Risk reporting: A study of risk disclosures in annual reports of UK companies, *The British Accounting Revie*w, 38: 387-404.
22- Mokhtar ,E., and Mellett, H., 2013, "Competition, corporate governance, ownership structure and risk reporting", Managerial Auditing Journal, 28 (9),PP. 838-865.
23- Moumen, N., Ben Othman, H., & Hussainey, K. (2015). The value relevance of risk disclosure in annual reports: Evidence from MENA emerging markets. ***Research in International Business and Finance***, 34(C), 177–204.
24- Mousa Gehan A.& Elamir Elsayed A.H, (2013), "Content Analysis of Corporate Risk Disclosures: The Case of Bahraini Capital Market", **Global Review of Accounting and Finance,** Vol. 4, No. 1, PP. 27-54, Available at, https://www. researchgate.net/Publication/

25- Nahar, S. et al., (2016), "Risk Disclosure, Cost of Capital and Bank Performance", **International Journal of Accounting& Information Management**, Vol. 24, Iss 4, PP. 476-494, Available at, www.emeraldinsight.com/doi/full/ 10.1108/IJAIM-02.2016-0016.
26- Parsons, L., (2007), "The Impact of Financial Information and Voluntary Disclosures on Contributions to Not-for-Profit Organizations. ***Behavioral Research in Accounting***, 19(34);87-123.
27- prmia.org. https://prmia.org/
28- riminitiative.org. https://www.riminitiative.org/
29- Serrasqueiro, R., & Mineiro T., (2018), "Corporate Risk Reporting: Analysis of Risk Disclosures in The Interim Reports of Public Portuguese Non-Financial Companies", Contaduriay Adminstracian, No. 63, Vol. 3, PP.1-23, Available at, https://www.cya.unam.mx/index, php/cya.
30- Tafi, M., (2005), "Risk Factors Associated With Offshore It Outsourcing", ***Industrial Management And Systems***, 105(5);549-560.
31- The Institute of Internal Auditors(IIA), (2009), "***Code of Ethics***", **available at:https://na.theiia.org.**
32- The Institute of Internal Auditors(IIA), (2010), "International Standards For The Professional Practice Of Internal Auditing (***Standards***), **available at:https://na.theiia.org.**
33- Vandemaele Sigrid et al., (2009), "Management Risk Reporting Practices and their Determinants- A Study of Belgian Listed Firms", PP.1-24, Available at, https://uhdspace.uhasselt.be/dspace/ bitstream/1942/9392/2/
34- Wang, Z., & Gou, H., (2009), "Is the Value Premium a Proxy for Time-Varying Investment Opportunities: Some Time Series Evidence", ***Journal of Financial and Quantitative Analysis***, 44; 133-154.

7/مرفقات الدراسة :

1- قرار مجلس إدارة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات رقم 2 من جلسته رقم 9 لسنة 2021 بالموافقة على قيام الباحث بإجراء دراسة حالة لتقييم نظام إدارة المخاطر في نشاط التمويل متناهي الصغر بالجمعية والموافقة على نشر الدراسة بعد الانتهاء منها .

2- قائمة المستندات المطلوبة من الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج قبل البدء في تطبيق النموذج المقترح على الجمعية .

3- ملف Excel ملحق بالدراسة اسمه (Risk Management Graduation Model Assessment Tool Plus+ RADE-MFI Self-Assessment) التقييم الذاتي للجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات" RADE " بإستخدام نموذج " RMGM لإتمام إدارة المخاطر Risk Management Graduation Model " من " RIM " مبادرة إدارة المخاطر في التمويل متناهي الصغر RIM Initiative – Risk Management initiative in Microfinance .

4- قائمة إستقصاء رأي الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج حول دراسة الحالة التطبيقية وما حققته من مساعدة للجمعية .

5- شهادة اتمام دورة تقييم المخاطر المؤسسية ووضع استراتيجية للتعامل معها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من مبادرة إدارة المخاطر في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ، لوكسمبورغ ، 2018، حيث حصل الباحث على شهادة المقيم الدولي المستقل للمؤسسات في مجال إدارة المخاطر . Certificate of completion: Assessment the Institutional Risks and Developing a strategy to deal with them in the Middle East and Africa from Risk Management Initiative in Microfinance Institutions, Luxembourg, 2018.

Test the Application of RMGM the Risk Management Graduation Model from the RIM the Risk Management Initiative in Microfinance to Measure and Disclose the Risks and their Management Systems in Entities Operating in Microfinance Activity and its Impact on Sustainability in Egypt: A Case Study by application to the Regional Association for Development and Enterprises in Sohag .

Introduction

Risk is one of the most important inputs in the decision-making process in various economic fields. In general, risks in business are defined as "the probability of any events that will have an impact on achieving the objectives of the institution, and risks are measured by their impact and the probability of their occurrence". Also, predicting the future performance of the entities operating in microfinance activity in the Arab Republic of Egypt in accordance with the provisions of Law No. 141 of 2014 regulating microfinance activity issued by the Microfinance Control Unit for non-governmental organizations (NGOs) and institutions, in the light of the risks surrounding their work environment. This is what the researcher will focus on in the current study.

The problem of the study

So far, no local or international model regulates the various aspects of risk disclosure in NGOs and institutions operating in microfinance activity in Egypt and provides a minimum level for risk disclosure in these entities, which in turn affects the sustainability and continuity of these entities to remain as strong economic entities that impose their presence in the Egyptian economic business environment.

The aims of the study

The study aims to apply RMGM Risk Management Graduation Model from the RIM Risk Management initiative in Microfinance to measure and disclose the risks and their management systems in the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag as one of the entities operating in

microfinance activity and licensed by the Financial Supervisory Authority in the Arab Republic of Egypt.

Methodology

The research methodology is determined in the light of the research objectives, and the research questions that the study tries to answer. It is represented in:

- Theoretical study: through the inductive approach to find out the dimensions of the risk management process, its types, its methods of measurement, and the requirements for its disclosure in the entities operating in microfinance activity in the Egyptian environment. In an attempt to reduce the risks and achieve sustainability and continuity in light of strengthening the financial inclusion requirements in these entities.
- A case study: by applying RMGM the Risk Management Graduation Model from RIM the Risk Management Initiative in Microfinance to measure and disclose the risks and their management systems in the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag.

Conclusion, Results, and Recommendation

1- Conclusion

The researcher conducts a case study by applying RMGM the Risk Management Graduation Model from RIM the Risk Management Initiative in Microfinance in the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag, and determines the extent of its acceptance or rejection by the institution, and whether its application in the institution is beneficial or not.

2- Results

At the level of the applied case study of RMGM the Risk Management Graduation Model in the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag (Risk Management Graduation Model Assessment Tool Plus+ RADE-MFI Self-Assessment), the study shows the following results:

- The evaluation of the institutional level of the institution's risk management system to which the institution belongs is the second institutional level.

- Identifying the gaps in the danger areas according to the institution's points summary and the association's institutional graduation path in jobs from 2021 to 2023.

3- Recommendation of the study

1- The necessity of working to meet the Egyptian environment's need for external disclosure of risk reports and their management systems in the entities operating in microfinance activity in the Egyptian environment.
2- The necessity for various professional, supervisory, and scientific bodies to work on adopting and supporting the application of the proposed model in the entities operating in microfinance activity in the Arab Republic of Egypt and the Arab world.
3- The necessity of directing the entities operating in microfinance activity in the Arab Republic of Egypt and the Arab world towards the application of the proposed model.
4- The researcher recommends the Regional Institution for Development and Enterprises in Sohag to implement the results of applying RMGM the Risk Management Graduation Model from RIM which is a strategic improvement path that will bring its risk management practices in line with the instructions of the graduation model from RIM.
5- The necessity of doubling the research efforts that deal with measurement and external disclosure of risks and their management systems.